

دور المجتمع المدني في تأصيل ثقافة المواطنة

الأستاذة : فريدة بلفراق

كلية الحقوق - جامعة باتنة

خطة الدراسة :

- مقدمة
- مفهوم المواطنة بين الوطن والوطنية.
- المواطنة والهوية.
- الجنسية وفكرة المواطنة.
- المواطنة والعقدة اللغوية .
- دور المجتمع المدني في تأصيل ثقافة المواطنة (الأسرة، الجهاز التربوي، الجمعيات والحركات، والأحزاب) .
- خاتمة.

مقدمة :

إن الشعوب تزدهر، وتبلغ صيرورتها المنشودة عبر مراحل تاريخية، وبمناهج فعالة تتبع من كيان المجتمع الواعي، الذي تربي على السعي إلى تحقيق ما يصبو إليه من خلال الآليات التي تمكنه من تجسيد تطلعاته، والنهوض بالإنسان بالدرجة الأولى، باعتباره النواة والهدف في أن واحد، لتحقيق معادلة الرفاهية والرقى الحضاري، ولا يمكن التوصل إلى كل ذلك إلا عن طريق معرفة ما علينا من واجبات ومالنا من حقوق، في إطار مجتمع مركب من عناصر أو تشكيلات تمثيلية تقوم بدور المدافع والمرشد من أجل تكريس المبادئ والشعارات الراقية التي يتقف عليها أفراد الشعب أو ما يعرف بالمجتمع المدني، وتعتبر فكرة المواطنة من الأفكار أو المبادئ التي ناضل من أجلها الكثيرون بعد تطور فكرة المجتمع المدني، عقب تطور الدولة، وما تركه من بصمات تاريخية في تجسيد ثقافة المواطنة، عند البلدان المتقدمة خاصة، بينما مازالت هذه الفكرة محل نقاشات متواصلة وأسئلة مطروحة لدى

الشعوب المتخلفة فيما إذا كانت المواطنة حق أو واجب؟ وما المقصود بحق المواطنة؟ هل هي التمتع بالجنسية، سواء الأصلية منها أو المكتسبة؟ وهل هي الهوية أو اللغة أو مجرد الانتماء إلى الوطن؟ أم أنها ثقافة أمة يشارك في تأصيلها، وتحقيقها كل أطراف المجتمع المدني ابتداء من الأسرة إلى المدرسة وإلى الجامعة، والمراكز التربوية والجمعيات والحركات والمنظمات والإدارات، خاصة تلك التي تحمل شعارا لها حق المواطنة، أو حركات المواطنة الخ...

وهل بإمكان المجتمع المدني بكل عناصره تلك أن يساهم فعلا في نشر الأفكار السليمة والتربية القويمة في تعريف حقيقي للمواطنة وتكريسها كواقع معيشي، وثقافة حياة يومية، نتعامل معه وبه كحق أساسي تتبثق من خلاله كل الحقوق الأخرى بطريقة آلية؟

* مفهوم المواطنة بين الوطن والوطنية :

إذا كان الوطن عبارة عن قطعة من الأرض أو رقعة جغرافية، يعيش في أحضانه مجموعة من الناس، تحكمهم قوانين وأعراف، ويميزه علم ونشيد وطني عن بقية الأوطان الأخرى المنتشرة في المعمورة، فإن الوطنية هي الشعور بارتباط روحي وباطني نحو تلك الأرض أو ما يعرف بحب الوطن، في إطار القومية وحب الانتماء إلى الأمة، ويكون ذلك الارتباط واضح في بناء العنصر المهم في هذه المعادلة ألا وهو الدولة، لأن مفهوم الدولة يرتبط بمفهوم الوطن من جهة، وبمفهوم الأمة من جهة أخرى فيكون بذلك بمثابة خط واصل بين هذين المفهومين، لكن هذا الارتباط لا يبدو على نمط واحد في كل الدول وفي جميع أدوار التاريخ¹.

وكما هو معلوم فإن الدولة تقوم على أركان أساسية تتمثل في الأقليم والشعب، والسيادة، والشعب يقصد به مجموعة من الأفراد المنتمين إلى هذه الدولة أو إلى هذا الوطن، وبالتالي يطلق عليهم مصطلح المواطنين، فالمواطن هو الفرد الذي يشغل حيزا تاريخي ومادي وفكري خلال ممارسته لعنصر الانتماء الأصيل لهذا الوطن، كما تعد فكرة الوطن والوطنية من إنتاج الفكر السياسي والتحولت التي أعقبتها الحياة الاجتماعية والمعرفية.

¹ أبو خلدون ساطع الحضري، آراء وأحاديث في الوطنية والقومية، مركز دراسات الوحدة

العربية، 1984، ص. 10.

أما فكرة المواطنة فقد جاءت لاحقة، وهي كحق أول وأساسي من حقوق الإنسان التي ناضلت من أجلها البشرية لارتباطها الوثيق بكيونة الإنسان في حد ذاته، وقد بان أكثرها خاصة عند تشكيل الدولة، وما واكب ذلك من تفاعلات وتطورات لدى مجتمع البشري الذي ظل يكافح من أجل الحصول على تكريس ممارسة حقوقه في الوطن الذي يفترض الانتماء إليه عن طريق الجنسية أو الوجود، والهوية والانتماء.

المواطنة والهوية :

لعل أهم سيمة يتصف بها الخطاب الوطني هي أنه بالفعل خطاب الهوية، وهو خطاب ينحو نحو إبراز الخصوصية، وإظهار عمق الوعي الذاتي بها، وهو ينشأ في المعتاد عن استقزاز يستهدف القضاء على الشخصية الوطنية، وطمس ملامحها، لذلك كان يتحرك بموجب ميكانزمات الدفاع عن الذات في صورة الدفاع عن هذه الشخصية إلى درجة المغالاة، والتضخم في الحديث عنها، وإثبات عمقها التاريخي وأصالتها، والبرهنة على تماسكها، وقوتها واستمرارها في الحضور الحي والفعال على رغم كل المحاولات التي تهدف إلى القضاء عليها².

وقد كتب أحد الزعماء عن مقومات الهوية المغربية التي هي محل نقاشات تاريخية واسعة بحكم الصراع الثقافي والتعظيم الأيدلوجي الذي لعبت الظروف التاريخية من خلال الطامعين في هذه المنطقة دور كبيرا في محاولة تفتيت كيان هذه الأمة وتجزئتها إلى أقليات إثنية عن طريق مسألة الهوية واللغة والانتماء الحضاري .

فللمغرب شخصية بارزة منذ أقدم العصور خلدها له التاريخ متميزة في ذلك بالحرية الفطرية، حتى سمي أهل المغرب منذ القديم بالأمازيغ أي الأحرار، ثم نجد أن رجل القانون ينتقل من الاحتجاج القانوني إلى محاولة استجلاء الطبيعة الخفية، والعميقة للهوية المغربية والتي تكون الحرية والتعلق بها أولى مكوناتها، هذه الحرية المتأصلة في أعماق النفس قد خلفت فيها غرائز وجبلات هي الأنفة والشهامة والشجاعة³ .

² - سعيد بنسعيد العلوي، الوطنية والتحديثية في المغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، ط أول، بيروت 1997-ص 63-62 .

³ - سعيد بنسعيد العلوي، المرجع السابق، ص 64.

وقد حاول الاستعمار خلال مسيرته التاريخية فصل الهوية عن ركانتها الثقافية وسعيه لاقتلاعها من جذورها الأصلية تحت عدة أغطية، منها التبشيرية، وفكرة تحضير الشعوب وأيصال الحضارة والمدنية إلى الأقطار المتوحشة، بالإضافة إلى مهمة الإصلاح التي تغنى بها الاستعمار القديم بالأمس كما يتغنى بها الاستعمار الجديد باليوم في أن أغراضه سلمية وإصلاحية بحثة لشعوب العالم.

وقد فهم الاستعمار الفرنسي الإصلاح على النحو الذي يؤكد ويعمق سيطرته الاستعمارية وخاصة في المجال الثقافي، حيث يسعى دائما إلى ترسيخ نوع من الأيديولوجيا الاحتوائية، التي تعمل على الفصل بين الشعوب وماضيها⁴

وقد كانت هذه المهمة التي كرس وجوده المستعمر من أجل إنجاحها خدمة لأغراضه التوسعية والاستيطانية بكل الوسائل المادية والمعنوية التي سخرها من أجل تحقيق برامج في إجتثاث روح الانتماء الحضاري للأمة الإسلامية والأصول الأمازيغية، التي ما فتئت تزكي نار الفتنة بين

أبناء الأمة الواحدة للبحث عن الهوية الحقيقة، بناء على ما وضعه ذلك الاستعمار من مبدأ فرق تسد، وقد نجح إلى حد ما في هذا المسعى أمام دليل وجود عناصر ممن يريدون الامتداد والاحتلالي للوطن عن طريق إذكاء نار النعرات العرقية والتطرق لمسألة الهوية وغيرها من المسائل المطروحة على الساحة، وهي تدور في حلقة مفرغة تزيد من عدم استقرار المجتمع.

لقد عرف سكان الجزائر منذ القديم اختلاطات كثيرة تجاه مختلف حركات الهجرة المعاشة عبر الزمن، مما أحدث تساؤلا حول أمازيغية الشعب الجزائري، كمسألة سكان أصليين أو صفة أقلية في الجزائر؟ وخلافا لما يرد من بث روح التفرقة والتناحر بين أبناء الأمة الواحدة، فإن المسألة الأمازيغية في الجزائر ليست مشكلة خاصة بالسكان الأصليين أو الأقلية، كما أن الامتزاج والاندماج الذي تعرض له المجتمع الجزائري عبر التاريخ كان قد هام إلى درجة أنه لا يوجد معايير تفرقة بين المجموعات السكانية، خاصة معيار التفرقة بين أقلية وأغلبية أو مفهوم الأسبقية بالبنية للسكان الأصليين إزاء الفئات الأخرى من السكان⁵.

⁴ - سعيد بنسعيد العلوي، المرجع السابق، ص 73.

⁵ - المرصد الوطني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي 1994-1995، ص 120.

وما يزال هذا المشكل قائما تحركه بعض الأوساط السياسية بإيعاز من أطراف داخلية ودولية في السلطة وخارجها، وذلك لغرض في نفس يعقوب الجزائري والدولي، وهذا يناط كمهمة أساسية بالدولة والمجتمع المدني على حد سواء ذلك في إطار المساعي الحميدة والإصلاحات المعلن عنها على كافة المستويات، لأن الملاحظ هو أن التماثل الاجتماعي الوطني الذي تم الوصول إليه رغم كل هذه المحن كان مرده الشعور بالانتماء للإسلام، بالإضافة إلى ظهور وتنمية الحركة الوطنية التحريرية التي زادت وحدة الشعب الجزائري وخاصة إبان الاستعمار، لكن الملاحظة الأخرى الآن تتمثل في كون هذا الشعور بالانتماء الحضاري بدأت تخمد جذوته بعد التغيير الاجتماعي، والتغيير الدولي مما أعاد التساؤل يطرح بحدة، حتى وإن كانت الأغراض معلومة لدى الخاص والعام إلا أن الفكرة في حد ذاتها أصبحت تراود الكثير من الشرائح الاجتماعية من شباب ومتقنين ممن يبحثون عن الحقائق ما داموا لا يتمتعون بحقوقهم كمواطنين، وحرموا من حقوق المواطنة التي أصبحت مثار جدال، وتخوف.

*الجنسية وفكرة المواطنة :

تنص المادة الأولى من قانون الجنسية الجزائري بان "تحدد الشروط الضرورية للتمتع بالجنسية الجزائرية بموجب القانون أو عند الاقتضاء بواسطة المعاهدات والاتفاقات الدولية التي يصادق عليها ويتسم نشرها⁶. هذا فيما يتعلق بانتماء الجنس للفرد في وطن ما، وقد تكون هذه الجنسية أصلية، أو مكتسبة حسبما يفرضه القانون الداخلي، والقوانين والأعراف الدولية التي يتحصل الفرد من خلالها على حقوق سياسية ومدنية تختلف فيما بين الوضعية الأولى والثانية، لتقرير بعض الامتيازات والحقوق المنبثقة عما يسمى بحق المواطنة، بما تحمله من معاني كثيرة وعميقة.

لكن السؤال المطروح هو هل يكفي أن يكون الفرد جزائري الجنسية مثلا بنوعيتها حتى يستفيد من ممارسة هذه المواطنة؟ وهل سيصبح سلوكا آليا يتصرف من خلاله هذا المواطن ذو الجنسية الوطنية ؟. أم أنها امتياز لا يمكن الوصول إليه إلا عبر منافذ وميكانيزمات توضع بالتدرج في المجتمع، وبحكم ترسيخ قواعدها، بالتكرار تصبح المواطنة عادة يومية تمارس من قبل كل مواطن سواء كان ذا جنسية أصلية أو مكتسبة؟ وممارسة

⁶ -المادة الأولى من قانون الجنسية الجزائرية رقم 1990/86/70.

هذه المواطنة يقتضي الاعتزاز والثقة بالانتماء إلى جنسية الأمة التي تتبنى في أساسها على عاملين.

أ- استقلال الجنسية:

وهو أن يصبح للشعب المحتل جنسية مغايرة لجنسية الدولة التي كانت تحتل أرضه وما سيتتبع ذلك من وجود علم ووطن وعملة وطنية، ونشيد وطني، تمثل جميعها رموز السيادة على التراب الوطني.⁷

ب- استقلال الشخصية:

وهذا النوع من الاستقلال هو الأصعب دوماً، كما أنه لا يتم بسهولة، لأن الاستراتيجية الاستعمارية (التقليدية والعصرية معا) بإمكانها أن تتخلى عن عشرات الاستقلالات للجنسية ولا تتخلى عن استقلال واحد للشخصية لأي قطر مهم من مستعمراتها السابقة خاصة إذا كان هذا القطر في حجم أهمية الجزائر، التي لو استقلت شخصيتها الإسلامية العربية استقلالا كاملا لأدى ذلك إلى القضاء على احتلال الشخصية للبلدان الإفريقية غير العربية، والذي تراهن الإستراتيجية الفرنسية عليه، وقد أصبح بعد ذلك معظم البلاد الإفريقية المقسمة حالياً إلى دول فرنكوفونية، ودول إنغلو فونية، إلى دول إسلاموفونية أي مسلمة ناطقة بالعربية كلغة حضارة متعايشة مع لغاتها، ولهجاتها المحلية غير المكتوبة.⁸

فالجنسية الحقيقية للفرد كمواطن في دولة ما وللأمة والشعوب باعتبارها بنية اجتماعية تركيبة أساسها الفرد، لا تقاس بالأوراق والجوازات، وإنما تقاس بالانتماء الحضاري الفعلي والحقيقي الناتج عن انتماء اللغة المستعملة في الحياة اليومية، في كل مجالاتها العلمية والأدبية والإدارية، أي على حد تعبير أحد الكتاب: "الانتماء إلى اللغات المستعملة في الميدان وليست المقررة باللسان، أو المسطرة في البيان"⁹

⁷ - د/ أحمد بن نعمان، فرنسا والأطروحة البربرية في الجزائر، الخلفيان، الأهداف، الوسائل والبدائل، منشورات رجب الجزائر 1991 ص 09.

⁸ - المرجع نفسه، ص 10.

⁹ - المرجع نفسه، ص 15.

فالعبارة إذن ليست في أوراق الجنسية التي تمنح وقد تمنع أنما هي في الشعور الصحيح والعميق، الموثوق منه بالهوية وما ينتج عن ذلك من تضحية من أجل تمثيل هذه الهوية قولاً وفعلًا.

*المواطنة والعقدة اللغوية :

تعد اللغة بمفهومها البسيط تلك الظاهرة الاجتماعية المنبثقة من وجود المجتمعات البشرية، وهي نتيجة مرموقة من نتائج الاتصالات والمعاملات في كل عصر وفي كل جيل¹⁰.

والملاحظ أن أسماء الأجناس البشرية تلحق دائماً باللغات التي تتحدث بها كقاعدة وليس كاستثناء، بقطع النظر عن الأصول السلالية والعرقية لتلك الأجناس في الماضي والحاضر¹¹

لأن اللغة شيء مكتسب غير فطري في الإنسان، وبالتالي فهي تولد وتزول، وتمر بأوقات قوة، وضعف، ويرجع ذلك إلى البيئة التي تنشأ وتتبلور فيها حسب إرادة المجتمع أو الأفراد الناطقين بها .

وهناك أراء الباحثين في تاريخ المغرب، بأن بربر اليوم سواء كانوا معربين أو ناطقين بلهجة أخرى لا يكونون إطلاقاً مجموعة إثنية عرقية، متجانسة، وأن هناك دماء أجنبية كثيرة تجري في عروقهم كالزنجية مثلاً في الصحراء والمغرب الأقصى، ثم أنه لا توجد أية قرابة عرقية بين الناطقين بالبربرية ببلاد القبائل بالجزائر وأمثالهم في الأوراس، والمزابيين¹².

وقد إتخذ أعداء الجزائر هذه الظاهرة أي الخليط من الأجناس الذي يتميز به المجتمع الجزائري تاريخياً، كما كانت حجة الجنيرال ديغول في كون الجزائر كانت على مر التاريخ عبارة عن مجموعة من القبائل، ولم تكن أمة في وقت من الأوقات¹³،وقد سار على دربه وتأييده بعض الجزائريين أنفسهم خاصة ممن لم يؤمنوا بوحدة الشعب الجزائري بعد ما

10--د/محمد بن عبد الكريم الجزائري،لغة كل أمة روح ثقافتها،دار الشهاب،باتنة 1989،الجزائر ص 06.

11--د/أحمد بن نعمان،المرجع السابق،ص 50

12-- المرجع نفسه،ص49، 50

13--المرجع نفسه،ص424.

أختار الإسلام منهاجا في حياته، فجاء الالتحام آليا بعد ذلك ودحض كل النظريات والتأويلات .

لكن حجة المفاوض الوطني في ذلك الحين في كون الجزائر كانت أمة متكاملة دينا ولغة منذ قرون، أي قبل أن توجد الأمة الفرنسية ذاتها وكانت العربية رمز الأمة المتميزة عن فرنسا، تدرس تحت القنابل وفي السجون والمعتقلات للبرهنة على التمايز القوي عن فرنسا، ولم يطالب حينئذ أحد بتدريس البربرية في الجبال ولا في السجون، ذلك للبرهنة لفرنسا بأن الجزائر أمة واحدة، وليست شتاتا من الشعوب اللامتجانسة في العرق أو الدين أو اللغة¹⁴.

إن وحدة اللغة عامل من العوامل الأساسية لازدهار ثقافة كل أمة وانتشار حضارتها عبر الأجيال والعصور منذ بداية التاريخ البشري، ومنذ استئناس الإنسان بأخيه الإنسان، فمن الصعب جدا أن تتحد أمة من الأمم أو تظهر قومية من القوميات وتقوى بدون ارتكاز إلى لغة موحدة، تجمع بين القلوب وتوحد المشاعر والعواطف، فوحدة اللغة هي سبيل وحدة الثقافة أو تقارب وجهات النظر في الحياة¹⁵.

والمقصود بوحدة اللغة هنا، هو توحيد اللهجات المحلية لاختلافها وتعددتها، وصهر اللغات الأجنبية في لغة وطنية واحدة، إذ أنها تكون قابلة للقراءة والكتابة بالأصالة، والملاحظ أن جميع اللهجات المحلية عندنا في شمال إفريقيا، كالعامية والبربرية يما فيها القبائلية، والشاوية والميزابية، والشليحية، والتوارقية كلها ليست لغة ثقافة بل هي لهجات غير قابلة للقراءة والكتابة بطريقة علمية مما عليه اللغات المتداولة عالميا، زيادة على عدم توحيد ألفاظها وأساليبها كذلك اللغة الفرنسية ليست لغة ثقافة بالنسبة إلى شعوب المغرب العربي لأنهم لا يتكلمونها بالأصالة، وليست هي لغتهم الوطنية النابعة من صميم مجتمعهم بل هي شعار المستعمر من أجل احتلالها¹⁶.

فوحدة اللسان العربي هدفها دحض الأطروحة الاستعمارية التي كانت تقول باستعراق المغرب وأسلمته على نحو قسري لتظهر أن الأمر يتعلق على العكس من ذلك

14-- د/أحمد بن نعمان، المرجع السابق، ص 424.

15-- محمد بن عبد الكريم الجزائري، المرجع السابق، ص 12

16 - المرجع نفسه، ص 13-14.

بقبول وموافقة تامين نتج عنهما إبداع جديد، ذلك ما عبر عنه "علال الفاسي" عندما كتب عن المغاربة، إذا قال : إننا لا نعرف أبدا الاستمرار في إتباع سلطة روحية تتركز خارج بلادنا، تلك هي عقليتنا وذلك هو تاريخنا، مضينا عليه في وقت جاهليتنا، كما جرينا عليه بعد أن اخترنا الإسلام ديناً¹⁷. فلا تحقيق على الإطلاق للاستقلال الثقافي لأية أمة بدون تحقيق الاستقلال اللغوي الذي يبدأ من استعمال اللغة الوطنية من أبسط المستويات إلى أعلاها، مثلما هو الشأن الطبيعي لدى الأمم ذات الشخصية المستقلة، الجديرة بالبقاء في عالم الأقوياء، ولكن إذا ضاع استقلال الشخصية الثقافية، والحضارية المتميزة لغويا ودينيا على وجه الخصوص، فإن استقلال الجنسية لأي قطر من الأقطار لا يصبح له معنى في القاموس السياسي المعاصر¹⁸.

فاللغة ترتقي بارتقاء أهلها، وتنحط بانحطاطهم، وما احترام الخصوصيات اللغوية والثقافية والشخصية، إلا دليل على غنا وديناميكية المجتمع، فالمسألة اللغوية عادة ما تطرح في الجزائر خلال بعض المناسبات السياسية، وقد أعتبرها الكثيرون ورقة سياسية تستخدم لأغراض ومصالح ضيقة لإثارة بعض النزعات والفوضى، وإذكاء نار الفتنة في المجتمع الجزائري، وخاصة في منطقة القبائل والتي تعد بؤرة التوتر في هذا المجال، وخاصة فيما يتعلق المطالبة بترسيم اللهجة الأمازيغية دون التفكير في عواقب هذه المطالب العشوائية التي لا تركز إلى منهجية علمية أو إستراتيجية صحيحة، لأن من يدبرون هذا الملف سياسويون يهدفون إلى مصالح ذاتية، وإما مواطنون بسطاء ليس لهم مستوى علمي أو ثقافي وهم مدفوعون من الغير، بالإضافة إلى افتقارهم الحس الوطني الحقيقي، والشعور بالانتماء الحضاري للإسلام.

فالآراء المحقرة التي تحلل المجتمع الجزائري بأنه يتكون من سكان يختلفون بعضهم عن بعض فتحت المجال لاستغلال قضية الأمازيغية في إطار اتجاهات ذات طابع سياسي¹⁹.

*** دور المجتمع المدني في تأصيل ثقافة المواطنة:**

¹⁷ -د/سعيد بنسعيد العلوي، المرجع السابق، ص 74-75.

¹⁸ - د/أحمد بن نعمان، المرجع السابق، ص 11.

¹⁹ -المرسد الوطني لحقوق الإنسان المرجع السابق، ص 120.

المجتمع المدني هو نتيجة تطور تاريخي، حضاري، وثمره سيرورة اجتماعية منطقية وطويلة المدى، وهذه السيرورة ترتبط تاريخيا وحضاريا بميلاد الدولة في معناها الحديث، وذلك في ظل توافر جملة من المؤسسات، والتنظيمات التي تجتمع حول إدارة مركزية قوية، أو بيروقراطيو من جهة أولى، والتمكن من فرض القوة المادية ووسائلها من أجل تأكيد السلطة وتركزها والمتمثلة في مؤسسات الجيش، الشرطة، الخ من جهة ثانية، وتوافر مجموعة من القوانين والضوابط المسيطرة، والمعلومة التي تمكن من مراقبة السلطة ومن دوراتها، أو انتقالها بحسب القواعد الديمقراطية المقررة من جهة ثالثة²⁰.

فالمجتمع المدني يعد واقع جديدا في المجتمعات العربية، لأن التوجهات السياسية والإيديولوجية لأنظمة الحكم فيها لم تكن تسمح من ذي قبل ب بروز بعض التشكيلات والمؤسسات البعيدة التسيير عن جهاز الدولة، ومه ظهور التحولات الدولية وما حصل بعدها من أقول المد الاشتراكي، بدأت الدول العربية بالاتجاه نحو التغيير ولو سوريا في نظرتها بفتح أبواب التعددية السياسية والاجتماعية مثلا، والمناداة بتطبيق الديمقراطية لأن المجتمع المدني لا يمكن أن يحيا وينبثق، ويزدهر إلا في ظل الديمقراطية والحرية، وذلك ينبني تدريجيا عبر مراحل متتالية، لأن الحديث عن المجتمع المدني يؤدي إلى التأكد أولا من وجوده، وعدم وجوده، ثم معرفة المكانة التي يحتلها وأهميته ودوره، ومدى قوته وضعفه في طرحه وتبنيه لقضايا، مثل حقوق الإنسان وحق المواطنة، والمرأة، عن طريق الجمعيات والنقابات، ودور الأحزاب السياسية فكل هذه التشكيلات هي التي تمثل المجتمع المدني، ومدى إخفاقها في رعاية حياة سياسية سليمة من جهة، وفي تأطير المواطنين وتعاهدهم بالترابية المستمرة من جهة أخرى²¹. والحديث عن المجتمع المدني في الجزائر تستوقفه مفارقات وتناقضات عجيبة، فعلى الرغم من وجود تعددية سياسية صورية وسلبية، وتعددية ثقافية اجتماعية، تكاد تكون مبالغ فيها، من أحزاب ونقابات وجمعيات وحركات، فإن العجب يكمن في ذلك التشابه الشديد في المواقف والآراء حيناً، وللتقارب في الممارسات وأنماط السلوك أحيانا كثيرة.

²⁰ - د/سعيد بنسعيد العلوي، المرجع السابق، ص 177-178.

²¹ - المرجع نفسه، ص 178.

فبقدر ما يستمع أحدهم إلى الخطيب وهو يصرخ غضبا على انتهاك حقوق الإنسان والمواطن، ومنعه حقه في التعبير عن رأيه، يقف متعجبا عند الشخص نفسه وهو يسلك سلوكا مغايرا في عمله، أو في محيط علاقاته في الحزب أو في النقابة، بممارسته خرقا لتلك الحقوق والاعتداء عليها²².

وكثرة الحديث عن حياد الإدارة ووجوب سيادة روح المواطنة الحقيقية وإعطاء واجهة جذابة تبين المجتمع في صورة مجموعة من المؤسسات والعلاقات الموضوعية، بينما الحقيقة الاجتماعية قائمة على الجهوية، والإقليمية، وما تحمله هذه المؤشرات من نزعة التشخيصية، والمحابة في المناصب والمسؤوليات، والسبب الحقيقي في كل ذلك هو ضعف المدارك وتشويه الأفكار، وجمود العقل، وتعطيل الفكر، فتبقى بذلك المشكلة ذهنية بالدرجة الأولى والأخيرة.

ولقد سلك المجتمع الجزائري طريقا جديدا في العلاقات الاجتماعية، وذلك بما يشهده من بداية نهاية نظامه الذي كان مبنيا على الولاءات التقليدية والروابط العائلية، وكذا على بدء فقدانه لتلك القيم الأصيلة، والتقليل من مصداقية الشعور بالانتماء للوطن، مع فقدان الإحساس الحماسي بالوطنية، لأسباب عديدة تدور حول المشاكل التي يتخبط فيها المجتمع، من انتشار البطالة في شرائح واسعة خاصة الشباب منهم، وخريجي الجامعات، بالإضافة إلى قضايا العدالة الاجتماعية، وعطب الإدارة وسوء تسييرها، وهذا كله أدى إلى تشكيل مجتمع مدني ضعيف لا يقوم بدوره الفعال ولا يقوى على أداء مهمته الأساسية في ترسيخ فكرة المواطنة الإيجابية التي تظل ضرورة حتمية، لبناء وعي المواطنين، وتحسيسهم بأهمية ذلك المجتمع المدني ومدى خطورته في لعب دوره الإيجابي لتحقيق الأمن الاجتماعي، وقد يؤدي ذلك إلى تفعيل إرادة قرار الدولة، بجعلها تتبنى، وتقتنع بأن فكرة بناء الدولة الحديثة وتطويرها لا يكونان على الوجه اللائق إلا متى كان تطويرا لها من الداخل، أي من داخلها في عمل مزدوج بمعنى تطوير المؤسسات السياسية، والتمثيلية من جانب، وإفساح المجال لتسريع عمل المجتمع المدني وتطويره من جانب آخر²³، فيما يقدمه عن طريق العناصر المكونة له، من أسرة، ومدرسة وجامعة وجمعيات، وأحزاب، ونقابات من

²² - د/سعيد بنسعيد العلوي، المرجع السابق، ص 179.

²³ - المرجع نفسه، ص 180

توجيه، أو تقويم للمواطنين لممارسة الحقوق والواجبات على أكمل وجه، وبالتالي التمتع بحق المواطنة بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كل ذلك يقتضي وجود تبادل منطقي بين سعي المجتمع المدني وعمله الفعال للإسهام في تقوية بناء الدولة الحديثة، وتمتين أسسها المبنية على القانون والمؤسسات، والمواطنين الأحرار، وإرادة هذه الدولة في المقابل في بناء المجتمع المدني السليم، دفاعا عن تلك الدولة وحمايته لها، وفي غياب ذلك التبادل يبقى الحديث عن المجتمع المدني ضرب من السخرية والتعقيم الإعلامي الاجتماعي والسياسي.

خاتمة :

من خلال ما تقدم يتبين لنا بأن فكرة المواطنة في المجتمع الجزائري لا زالت نواميسها غامضة غير مفهومة وبعيدة التطبيق لعدة أسباب منها:

- صعوبة فهم النظام السياسي الجزائري الفعلي، الذي يتميز بالديموقراطية، أي خليط بين الديمقراطية والديكتاتورية، وبالتالي هناك قيود سياسية توضع كسياج لممارسة حقوق المواطنة في إطارها الشامل المتصف بحرية التعبير، وخوض غمار الحياة السياسية بكل أبعادها دون تحفظ أو خوف .

- الهبوط الاجتماعي، والفوضى الاجتماعية التي يعيشها المواطن، في ظل الظروف المتدنية في حياته المعيشية بتأثير من المشاكل الاقتصادية التي تشكل عائقا حقيقيا بالنسبة للظواهر الخطيرة، من بطالة، أمية، تفشي الفقر، والآفات الاجتماعية، انعدام عدالة اجتماعية، ارتفاع نسبة الجريمة... الخ .

- ضعف الإيمان بالهوية والشخصية، ومسألة الانتماء الحضاري لدى المواطن الجزائري، وتراجع مصداقية القيم والأسس التقليدية التي كانت بمثابة الدعائم التي ترتكز عليها الأمة، في ظل التطورات والغزوات الثقافية الآتية من الخارج من الشرق والغرب خاصة .

- فشل الجهاز الإداري، وامتناعه عن أداء مهامه الرئيسية في خدمة المجتمع، وانتشار البيروقراطية السلبية في دواليب الإدارة.

- تقهقر النظام التربوي لكل أطواره، في إرساء قواعد وتقاليد أدبية، ومناهج علمية لترسيخ رسالة العلم والمعرفة بأوجهها الصحيحة، والقيام ببناء الفرد وإعداده تربويا وبيداغوجيا، وأخلاقيا، لكي يساهم في خدمة الوطن، لأن قواعد المواطنة تلقن للطفل في المرحلة

الابتدائية، ثم يستمر هذا التلقين معه إلى مرحلة التخرج من الجامعة، ونظرا للمستوى الضعيف للمنظومة التربوية بكل عناصرها من أساتذة، وإداريين، وعشوائية القرارات المتخذة اتجاهها، وعدم الاستقرار على نظام ملائم، وجعلها حقل تجارب بيداغوجية تتغير بتغيير آراء المسؤولين، أدى ذلك إلى تدني رهيب في المستوى العام وانعكس ذلك على الطالب الجزائري والأستاذ والتلميذ وكل من له صلة بالتعليم .

- تراجع دور الأسرة في بناء الفرد وتشكيل شخصية الطفل أمام التفكك الذي طرأ عليها من خلال الابتعاد عن القيم الدينية الصحيحة، والتقاليد والأعراف التي كانت تسيّر عليها الأسرة . ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة منها تأثير وسائل الإعلام والحياة الاجتماعية بصفة عامة .

- عدم مصداقية التكتلات السياسية والاجتماعية، والثقافية، المتمثلة في الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات والحركات، التي تتخذ شعارا لها خدمة حقوق الإنسان والمواطنة، والنضال من أجل تقويم وتنقيح النظام وترشيد حياة المواطن، ولكن الحقيقة غير ذلك، نظرا لظرف الخوف، أو أغراض مصلحة سياسية تحت أي ذريعة من الذرائع .

وبالتالي يصبح مفهوم المواطنة المحمول كشعار، بعيدا كل البعد عن الساحة الوطنية.

والمواطنة كحق لا يمكن الحصول عليه إلا من خلال معطيات يشترك في تحقيقها كل المجتمع بكل تشكيلاته وعناصره المختلفة، مما سبق ذكره، والذي يكون ما يعرف بالمجتمع المدني، لأن المواطنة هي سلوك فردي ونمط اجتماعي وثقافة أمة يتدرب على ممارسته منذ الصغر، وبالأحرى هي تربية تلازم الإنسان منذ نشأته وإدراكه لكي يكونته كعضو فعال في المجتمع، وهذا ما وصل إليه الغرب والبلدان التي أولت أهمية قصوى إلى هذا الجانب الذي يعتبر الركيزة الأولى في بناء مجتمع يتمتع بكل الحقوق ويؤدي الواجبات دون ضيم أو تأخر .

قائمة المراجع :

-بوخلدون ساطع الحصري، آراء وأحاديث في القوميو الوطنية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1984

-د/سعيد بنسعيد العلوي، الوطنية والتحديثية في المغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة أولى بيروت، 1997.

-المرسد الوطني لحقوق الإنسان والتقرير السنوي، 1994-1995.

-قانون الجنسية الجزائري رقم 70 /1970/86.

- د/أحمد بن نعمان، فرنسا والأطروحة البربرية في الجزائر (الخلفيات والأهداف، الوسائل، والبدائل)، منشورات
دحلب الجزائر، 1991.
- محمد بن عبد الكريم الجزائري، لغة كل أمة روح ثقافتها، دار الشهاب بآنتة الجزائر 1989.